

اللباب في علل البناء والإعراب

والتغييرُ يُؤنسُ بالتغييرِ أو ° لأنَّ المؤنَّثَ يُخفِّفُ لئلاَّ يجتمعَ ثِقَلُ اللفظِ والمعنى فإنَّ كانت العينُ واواً نحو حَوِيْزَةٍ لم يُحذفْ لئلا تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنَّ كانَ مضاعفاً نحو مُدِيْدَةٍ لم يُحذفْ كيلا يلزمَ الإدغامُ وقد خرجَ منه شيءٌ على الأصلِ فقالوا في السَّـلِيْقَةِ سَلِيْقِيٌّ فَأَمَّـا فَعُوْلَةٌ نحو شَذُوْءَةٍ فمذهبُ سيبويه الحذفُ والفتحُ فتقول شَذُوْئِيٌّ فِرَاراً من ثِقَلِ الضمِّ والواو والكسر والياء وقال المبرِّد لا يُغَيِّرُ لأنَّ الواو لا تَثْقُلُ في النسبِ .

فصل .

وأَمَّـا ما لا تاءَ فيه نحو ثَقِيْفٍ وَقُرَيْشٍ فالجِيْدُ أن ° لا يُغَيِّرُ لِمَا ذكرنا من أن النقلَ مع التأنِيثِ أكثرُ وأن التغييرَ يُؤنسُ بالتغييرِ وقد جاء شيءٌ منه محذوفاً قالوا ثَقْفِيٌّ وَسُلَمِيٌّ تشبيهاً له بفَعِيْلَةٍ .

فصل .

فإنَّ نَسَبَ إلى جمعٍ مثل رِجَالٍ وفرائضَ رددته إلى الواحد لوجهين .

أحدهما أنَّ النسبَ يُنقلُ إلى الوصفِ والوصفُ هنا يصيرُ واحداً لأنَّ الموصوفَ واحداً فينبغي أن يكونَ اللفظُ مفرداً ليطابقَ المعنى .

والثَّـانِي أنَّ الجمعَ والنسبَ معنيان زائدان فلم يُجمعَ بينهما فِرَاراً من الثَّقَلِ ولا لِيَسَّـا لأنَّ الواحدَ المنسوبَ إليه يشتملُ على الجمعِ وليسَ المرادُ في النسبِ الدَّـالَّةَ على الجمعِ بل النسبُ إلى الجنسِ فيصيرُ في ذلك كالتمييزِ فإنَّ الواحدَ فيه يُغْنِي عن الجمعِ فَأَمَّـا مدائنيٌّ وأنباريٌّ فجازَ لِمَا سُمِّيَ الواحدُ بالجمعِ .

فصل .

وما شَذَّـا في الذَّـسبِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه فمن ذلك قولُهُم طَائِيٌّ وأصلُهُ

طَائِيْئِيٌّ لأنَّ المنسوبَ إليه طِيءٌ فحذفت الياء الثانية وأُبدلت الساكنةُ ألفاً

وكأنَّهم هربوا من الأصلِ لما فيه من الثَّقَلِ بكثرةِ الياءاتِ وأنَّ في الهمزة ثقلاً